



رقم المراسلة	التاريخ	11 فبراير 2021
الموضوع	الاجتماع الخامس للجنة العليا للإشراف على الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	

محضر الاجتماع	<input type="checkbox"/> عادي	<input type="checkbox"/> سري	<input checked="" type="checkbox"/> سري جداً
---------------	-------------------------------	------------------------------	--

الحضور			
م	الاسم	المسمى الوظيفي	العضوية في اللجنة
1	معالي / أحمد بن علي الصايغ	وزير دولة	عضو
2	معالي / عبيد بن حميد الطاير	وزير الدولة للشؤون المالية	عضو
3	معالي / سلطان بن سعيد البادي	وزير العدل	عضو
4	معالي / عبد الحميد سعيد	محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	عضو
5	معالي / علي النيادي	رئيس الهيئة الاتحادية للجمارك	عضو
6	معالي / أحمد الظاهري	رئيس جهاز أمن الدولة	عضو
7	معالي / عبدالله بن طوق المري	وزير الاقتصاد	عضو
8	معالي / علي بن حماد الشامسي	نائب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن الوطني	عضو
9	معالي / حصة بنت عيسى بوحميد	وزيرة تنمية المجتمع	-
10	سعادة / سيف عبدالله الشعفار	وكيل وزارة الداخلية	عضو
11	سعادة / عبدالناصر جمال الشعالي	مساعد الوزير للشؤون الاقتصادية والتجارية بوزارة الخارجية والتعاون الدولي	-
12	سعادة / راشد سعيد العامري	وكيل وزارة شؤون الرئاسة لقطاع التنسيق الحكومي	-
13	سعادة / عبدالله سلطان النعيمي	مدير الإدارة الاقتصادية لدى المجلس الأعلى للأمن الوطني	-
14	سعادة / حامد سيف الزعابي	مدير عام المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	-
15	الآنسة / آمنة محمود فكري	مديرة إدارة الشؤون الاقتصادية والتجارية بوزارة الخارجية والتعاون الدولي	-



-	نائب مدير إدارة الشؤون الاقتصادية والتجارية بوزارة الخارجية والتعاون الدولي	السيد/ أحمد عبدالله بورحيمة	16
مقرر اللجنة	رئيس قسم الشؤون الاقتصادية الأمريكية بوزارة الخارجية والتعاون الدولي	السيد/ راشد عبدالله الطنيجي	17
-	أخصائي إعلام ومحتوى بوزارة الخارجية والتعاون الدولي	محمد سلطان العلي	18

- رحب معالي/ أحمد الصايغ – وزير دولة بالحضور، وطلب من مديرة إدارة الشؤون الاقتصادية والتجارية بوزارة الخارجية والتعاون الدولي استعراض مستجدات ملف تقييم الدولة لدى مجموعة العمل المالي (فاتف).
- استعرضت مديرة الإدارة التقدم المحرز وجهود الجهات المعنية في ملف تقييم فاتف (مرفق – 1)، وتالياً أبرز ما جاء في العرض:
 - 1- الإطار العام للاستجابة الإماراتية لعبور فترة المراقبة بنجاح.
 - 2- الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل للدولة.
 - 3- أهم الإنجازات المتحققة منذ بداية فترة المراقبة.
 - 4- أهم النتائج التي يجب تحقيقها قبل أبريل 2021.
 - 5- التقدم المحرز في تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – يناير 2021.
 - 6- آخر مستجدات المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - 7- آخر تفاصيل الموازنة الإضافية للجنة العليا.
- أشاد معالي نائب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن الوطني بجهود وزارة تنمية المجتمع لحل مسألة الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام، وذلك بصدور مرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2008.
- أضافت معالي وزيرة تنمية المجتمع بأن الوزارة وضعت خطة مع جميع الدوائر المحلية في الدولة لتطبيق القانون الجديد، مشيرةً بأن ذلك يدعم تحقيق متطلبات فاتف بنسبة 100%، حتى لو لم تتعاون أي من الجمعيات، لأن القانون الجديد يسمح للوزارة بوقف نشاط أية جمعية غير متعانة. وأشارت معاليها إلى تعاون جميع الإمارات المحلية في تنفيذ القانون الجديد، باستثناء إمارة واحدة، تم التوصل إلى تفاهم معها بعد شرح أبعاد المسألة. وأكدت معاليها بأنه سيتم تطبيق القانون بشكل كامل في القريب العاجل.
- طلب معالي وزير الدولة للشؤون المالية مشاركة العرض التقديمي مع أعضاء اللجنة، واستفسر عن خلفية مقترح فصل وحدة المعلومات المالية (الوحدة) عن المصرف المركزي، ومقترح تشكيل مجلس أمناء الوحدة.
- اقترح معالي نائب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن الوطني عقد اجتماع للجهات المعنية لبحث سبل دعم الوحدة ومتطلباتها.
- ومن جانبه، ذكر معالي وزير دولة بأنه جرت مناقشة المسألة خلال الشهر الماضي بين المصرف المركزي، والوحدة، ووزارة شؤون الرئاسة، والمجلس الأعلى للأمن الوطني، وتم الاتفاق بمنح استقلالية تامة للوحدة، بناءً على مقترح الشركة الاستشارية. وتطرق معاليه إلى أن المقترح استند إلى أفضل النماذج والممارسات العالمية، وبأنه يضمن استقلالية الوحدة وسرعة اتخاذها للقرارات، حيث اتفقت الأطراف المعنية على عرض المقترح على أعضاء اللجنة للمضي قدماً في هذه المسألة ومناقشتها.
- أشار معالي وزير الدولة للشؤون المالية بأن تعديل الإطار الإداري للوحدة لن يساعد في اجتياز الدولة لتقييم فاتف، مقترحاً التركيز على زيادة عدد موظفي الوحدة بالتوازي مع تحقيق التحسينات المطلوبة ضمن النتائج المباشرة (IOs). وأشار إلى أن التغييرات المقترحة ليست في صالح تقييم الدولة، لما قد تثيره من شكوك لدى المقيمين حول وجود مشكلة أعمق، اضطرت بسببه الدولة القيام بفصل الوحدة وتشكيل مجلس أمناء مستقل لها. وبيّن بأن قمة الهرم في الهيكل الحالي هو سمو الشيخ/ منصور بن زايد آل نهيان – نائب رئيس



مجلس الوزراء، وزير شؤون الرئاسة. و اقترح أن يتم التركيز على استقلالية التقارير المرفوعة من الوحدة، مضيفاً بأن على الدولة استهداف نسبة إنجاز تصل إلى 90% بدلاً عن 70%، حيث أن المقيمين سيحاولون البحث عن الفجوات لتخفيض النسبة.

أشار معالي وزير دولة بأن الإنجازات التي أشار إليها معالي وزير الدولة للشؤون المالية يتم قياسها من خلال عدة محاور، وتتم متابعتها من خلال تقارير المتابعة لدى وزارة الخارجية والتعاون الدولي، مؤكداً بأن الإنجازات تسير بشكل جيد وعلى ما يرام. وفيما يخص الوحدة، ذكر معاليه بأن المقترحات المطروحة من شأنها معالجة القصور في التنظيم لدى الوحدة، ليس فقط خلال فترة التقييم، وإنما للمستقبل. وأكد بأن هذه الممارسة مهمة للدولة في حال كانت ترغب بالحفاظ على مكانتها كمركز مالي عالمي. وعليه، اقترح معاليه أن يجتمع أعضاء اللجنة المعنيين بشكل منفصل لبحث مسألة استقلالية الوحدة بصورة عاجلة.

أضاف مدير عام المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بأنه، من الناحية الفنية، لم تنجز الوحدة سوى 10% من المطلوب منها، مشيراً إلى وجود خلل في الوحدة، بدليل وجود 3,000 معاملة مصرفية مشبوهة (STR) عالقة، والتي من المفترض وصولها لإحدى جهات إنفاذ القانون في الدولة، لبدء قضايا تمويل الإرهاب أو غسل الأموال. وأضاف بأن 120 شركة إسرائيلية تسهم بشكل كبير في هذه المعاملات، والتحقيق في ذلك يكون على عاتق لجنة خاصة بأمر من صاحب السمو ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ولا يمكن لشخص آخر أن يباشر هذه القضية. وشدد أن هناك دوراً بارزاً للشركات التركية في هذه المعاملات، كما أورد قائلاً إن 840 من المستثمرين والأمرء السعوديين يمارسون النشاطات الاقتصادية في الدولة بدون أي رقابة. وأكد بأن الدول الأخرى تمتلك وحدة معلومات مالية أكبر بكثير من تلك الموجودة في دولة الإمارات من حيث الكادر البشري، مستشهداً بالأهمية التي توليها مملكة البحرين لوحدة المعلومات المالية، برئاسة الشيخة/ مي بنت محمد آل خليفة – مديرة إدارة التحريات المالية في المملكة. كما اقترح أن يتكون كادر الوحدة من أفراد منتدبين من مختلف نيابات الدولة، ووزارة الداخلية، ومختلف الأجهزة الأمنية، مشيراً إلى أن الوحدة هي الأقل تصنيفاً في النتائج المباشرة (IOs)، وأن فصلها وتعزيزها بالكوادر البشرية وزيادة القضايا المنبثقة عن عملها سيساهم في رفع تقييم الدولة في النتائج المباشرة (IOs) 6 و7 و8 و9.

تطرق محافظ المصرف المركزي إلى أهمية دعم الوحدة لإنجاز المعاملات المصرفية المشبوهة (STR) العالقة بأسرع وقت، مؤكداً لمقترح تنسيق اجتماع لبحث سبل دعم الوحدة ومتطلباتها. كما اتفق معالي المحافظ مع طرح مدير عام المكتب التنفيذي حول أهمية استقلالية الوحدة، وبين معالي المحافظ بأنه إن كان العجز من الإدارة، فيجب تغيير المدير القائم على الوحدة، مشدداً بأن المصرف المركزي مستعد لمساعدة الوحدة بجميع الوسائل.

وفي السياق ذاته، أشار مدير الإدارة الاقتصادية لدى المجلس الأعلى للأمن الوطني بأن مقترح مجلس الأمناء أتى من باب الحوكمة ودعم عمل الوحدة، بحيث تكون هنالك جهة معنية بمتابعة عملها، مع تعزيز التنسيق والتعاون بين الأجهزة الأمنية والشرطية. وذكر بأن مقترح الفصل أتى بعد عملية تقييم الدولة من قبل فاتف، وأضاف بأن مشكلة المعاملات المصرفية العالقة لا تقع على عاتق مدير الوحدة، وإنما هي نتيجة تراكمات قديمة، حيث تم طرح هذا الموضوع سابقاً وبكثرة.

اقترح معالي وزير دولة بأن يقوم أصحاب المعالي والأعضاء المعنيين بالاجتماع مع مدير الوحدة بالنظر في مسألة استقلاليتها، وتشكيل مجلس أمناء لها، ومستقبل عملها بأسرع وقت ممكن، مع منح الأولوية لدعمها بالكوادر البشرية.

ومن جانبه، اقترح مدير الإدارة الاقتصادية لدى المجلس الأعلى للأمن الوطني انتداب أشخاص من محاكم الدولة، والأجهزة الأمنية والشرطية لتسريع الانتهاء من المعاملات العالقة، لأن ذلك سيختصر الوقت المهدور في المراسلات. واتفق مع المقترح معالي وزير الدولة للشؤون المالية، ومعالي محافظ المصرف المركزي، ومدير المكتب التنفيذي، فيما أضاف معالي وزير الدولة للشؤون المالية على الاقتراح أن تكون ميزانية الانتداب ممولة من وزارة شؤون الرئاسة، من أجل ضمان سرعة التنفيذ.



- أضاف معالي نائب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن الوطني بأن المجلس على استعداد لدعم الوحدة بمنظومات تحليلية من مركز المعلومات الوطني لدى المجلس، وذلك للإسراع في الحصول على الردود على المعاملات المصرفية المشبوهة (STR) العالقة. وشدد أنه لا يجدر بالدولة أن تكون بؤرة لغسل الأموال ويجب تعزيز الإجراءات السابقة في مكافحته.
 - وعلى صعيد آخر، قدم معالي وزير الاقتصاد عرضاً تقديمياً (مرفق - 2) حول تقدم عمل الوزارة ومستجدات السجل الاقتصادي الوطني (السجل)، والذي يعتبر مركزاً للتراخيص الاقتصادية في الدولة، ويهدف لبناء قاعدة بيانات موحدة لجميع الشركات في الدولة، بما فيها المناطق حرة، من خلال بيانات وإحصائيات دقيقة لمتخذي القرار. وبين معاليه بأن الربط وصل إلى نسبة 88% مع دوائر التنمية الاقتصادية، و100% مع المناطق الحرة المالية، بينما وصلت نسبة الربط مع المناطق الحرة التجارية إلى 52%. وفيما يتعلق بسلطات الترخيص، أشار معاليه بأن 35% من هذه السلطات لا تزال غير مرتبطة بالسجل، وعددها 14 سلطة ترخيص، حيث تكمن التحديات في الربط معها بالجانب التقني وأنظمة هذه السلطات. وأفاد معاليه بأن الوزارة تهدف إلى رفع هذه البيانات على موقعها الإلكتروني لتسهيل الوصول إليها.
 - شدد معالي وزير الدولة للشؤون المالية على أن يركز السجل على تحديد المستفيد النهائي، لارتباط ذلك بتقييم النتائج المباشرة.
 - أشار مدير عام المكتب التنفيذي بأن على وزارة الاقتصاد الانتهاء من السجل قبل مارس 2021، لرفع تقييم النتيجة المباشرة 3.
 - وفي سياق آخر، قدم معالي وزير العدل عرضاً (مرفق - 3) حول تقدم تحقيق مستهدفات الخطة الوطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتالياً أبرز المحاور التي اشتمل عليها العرض:
 - 1- التقدم المحرز بشأن وزارة العدل كجهة رقابية على المحامين.
 - 2- التقدم المحرز بشأن التعاون الدولي.
 - 3- التقدم المحرز بشأن البرامج التدريبية.
 - 4- المبدأ القضائي الذي اتخذته المحكمة العليا بشأن قضايا غسل الأموال.
 - 5- دراسة بشأن الاقتسام الداخلي لعائدات الجريمة (تتطلب توجيه اللجنة العليا).
 - وفيما يخص دراسة الاقتسام الداخلي لعائدات الجريمة، أشار معاليه بأن الدراسة توصلت إلى ثلاثة خيارات، كالتالي:
 - 1- الاقتسام بنسب محددة مسبقاً (يتم الاقتسام بنسب 30% اتحادي و70% محلي).
 - 2- الاقتسام بالمنصفة (يتم الاقتسام بنسب 50% اتحادي و50% محلي).
 - 3- الاقتسام وفقاً لكل حالة (توزيع الحصص اتحادياً ومحلياً وفقاً لكل حالة).
 - استفسر معالي وزير الاقتصاد عما إذا كان بإمكان وزارة العدل التفتيش على مكاتب الاستشارات القانونية المسجلة لدى وزارة الاقتصاد، والتي تصل إلى 744 مكتباً، بنفس الطريقة التي تقوم بها وزارة العدل بالتفتيش على مكاتب المحاماة المسجلة لديها.
 - اقترح معالي وزير دولة استكمال هذا النقاش مع وزير العدل والاقتصاد بعد اجتماع اللجنة العليا.
- التوجيهات وإجراءات المتابعة:**
- إرسال العروض التقديمية إلى جميع أعضاء اللجنة العليا بناءً على طلب معالي وزير الدولة للشؤون المالية.
 - متابعة وزارة تنمية المجتمع للتأكد من البدء بتنفيذ التشريعات المقررة مؤخراً بشكل كامل، والتأكد من تعاون الجهات المحلية معها بشكل كامل.
 - متابعة مقترح معالي نائب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن الوطني بعقد اجتماع تنسيقي للجهات المعنية حول سبل دعم وحدة المعلومات المالية والوقوف على متطلباتها.



- متابعة مقترح معالي وزير دولة بعقد اجتماع خاص لأعضاء اللجنة لبحث مسألة استقلالية الوحدة بصورة عاجلة، إضافة إلى عقد اجتماع أعضاء اللجنة المعنيين مع مدير الوحدة لمناقشة استقلاليتها، وتشكيل مجلس الأمناء، ومستقبل الوحدة بأسرع وقت ممكن، مع منح الأولوية لدعم الوحدة بالكوادر البشرية.
- متابعة مقترح انتداب أفراد من جهات إنفاذ القانون للوحدة لتسريع إنجاز المعاملات المصرفية المشبوهة (STR) العالقة.
- المتابعة مع وزارة شؤون الرئاسة بشأن إمكانية تمويل عمليات الانتداب المقترحة لوحدة المعلومات المالية، بناءً على مقترح معالي وزير الدولة للشؤون المالية.
- متابعة مقترح معالي نائب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن الوطني بأن يقوم المجلس بدعم الوحدة بمنظومات تحليلية من مركز المعلومات الوطني لدى المجلس، وذلك للإسراع في الحصول على الردود على المعاملات المصرفية المشبوهة (STR).
- متابعة مسألة خيارات الاقتسام الداخلي لعائدات الجريمة مع وزارة العدل، ورفع التوصية بشأنها للجنة العليا للاعتماد في أقرب فرصة ممكنة.
- المتابعة مع معالي وزير دولة ووزير العدل والاقتصاد للتأكد من توافق الوزارتين حول مسألة الرقابة على مكاتب الاستشارات القانونية.

15 فبراير 2021

التاريخ

اعتماد رئيس اللجنة